الأمـم المتحدة

S/PV.4877 (Resumption 1)



مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨٧٧ (الاستئناف ١)

الثلاثاء، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تفروف	(بلغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة غولوفنيا
	اسبانيا	السيدة مننديس
	ألمانيا	السيد فون بيبرشتاين
	أنغولا	السيدة مانويل
	باكستان	السيد خالد
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد أندريا لاتوري
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	غينيا	السيد توري
	فرنسا	السيدة داشون
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد لايك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أولسون

جدول الأعمال

حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح

03-64818 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أُذكِّر الممثلين بأنه، بغية استغلال وقتنا على أكمل وجه، لن أدعو المتكلمين كلا على حدة لشغل مقاعد على طاولة المجلس. وعندما يدلي متكلم ببيانه، سيصطحب موظف قاعة المؤتمرات المتكلم التالي إلى مقعد على طاولة المجلس.

المتكلم الأول على قائمتي هو الممثل الدائم لليابان وأعطيه الكلمة.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بقرار مجلس الأمن بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول قضية حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح. وهي قضية تسبب قلقا بالغا لجميع الدول الأعضاء. وأود أن أشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على عمله في تحديث المذكرة وأيضا خريطة الطريق بشأن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح.

واسمحوا لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بالبيان الصحفي من رئيس مجلس الأمن – سعادتكم سيدي – الذي صدر بالأمس بشأن إدانة الهجمات في العراق على المواطنين العراقيين والأجانب وعلى الموظفين الدوليين وموظفي التحالف، ومن بينهم اثنان من زملائي من الدبلوماسيين اليابانيين.

وتشاطر اليابان الاعتقاد بأنه، في ظل كل الأحوال، بلا استثناء، لا بد من حماية المدنيين من أن يصبحوا أهدافا لهجمات متعمدة. فالهجمات على المدنيين الضعفاء، الذين ليس لديهم أي وسيلة للدفاع عن أنفسهم – ولا سيما الأطفال والنساء – أعمال مخزية وهمجية وجبانة. وهي تدمر أيضا النسيج الأساسي للمجتمع وتولد العداوة وانعدام الثقة المتبادلة، وتلحق ضررا لا يمكن إصلاحه بأية فرصة لإعادة تأهيل المجتمعات المحلية بعد الصراع. ويجب إدانة كل هجمة ضد المدنيين بقوة ويجب أن يقدم مقترفوها للعدالة بموجب القانون الدولي.

إن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح مجال لا يمكن الاستغناء فيه أيضا عن نهج الأمن البشري. ومثلما يوضح تقرير لجنة الأمن البشري، ينبغي إدراج الأمن البشري في جدول أعمال الأمن. وينبغي تعزيز الإجراءات الإنسانية؛ وهاتان سياستان مهمتان، ينبغي تعزيزهما. واليابان مصممة على التعاون الوثيق مع شتى أصحاب المصالح من أجل النهوض بالأمن البشري في هذا المجال.

إن المذكرة أداة مهمة، فهي تساعد على إرشادنا أثناء نظرنا في قضايا الحماية. والتهديدات الموجهة للمدنيين شديدة التنوع والتعقيد بحيث نجد من الصعب تركيز جهودنا. ومع ذلك، يجب ألا نصاب بالارتباك في مواجهة ما يبدو أنه من الحالات المعقدة. واسمحوا لي أن أرسم صورة أكثر وضوحا للتحديات التي نواجهها والمهام الماثلة أمامنا فيما يتعلق بحماية المدنيين، بمناقشة مصادر التهديدات للمدنيين في أوقات الصراع المسلح وأنواعها ومدتها.

أولا، اسمحوا لي أن أبدأ بمصادر التهديدات وسبل التصدي لها. ففي الآونة الأخيرة، بينما قل عدد الصراعات المسلحة التي تتخذ شكل حرب تقليدية بين دول ذات سيادة، فإننا شهدنا زيادة تثير الهلع في الصراعات المسلحة داخل الحدود الوطنية، أو في بعض الأحيان بين الحكومات وجماعات الثوار أو فيما بين الأطراف من غير الدول. وعادة ما تنشب هذه الصراعات المسلحة نتيجة للعداوة المرة المستندة إلى عوامل من قبيل الاختلافات القبلية أو الطائفية أو الدينية. وفي هذه الحالات، تكون الأعمال القتالية شديدة للغاية، وعادة ما يقع عدد كبير من المدنيين ضحايا لها.

تتطلب حماية المدنيين في الظروف التي تحاصرهم فيها الصراعات المسلحة الاتصال بالجماعات التي حملت السلاح. وفي العديد من الحالات، لا يمكن لغير الأطراف الفاعلة المحايدة من قبيل الممثلين الخاصين للأمين العام أو منسق الإغاثة في حالات الطوارئ القيام بتلك المهمة. وقلما توجد غيرهم عناصر يمكنها الاتصال المباشر بالجماعات المسلحة لإقناعها بضرورة حماية المدنيين وبمسؤوليتها المباشرة بموجب القانون الدولي عن توفير تلك الحماية.

وفي بعض الأحيان ينظر إلى هذه المشاركة بعين الشك، حيث أنها تعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية. ولكنها يجب ألا ينظر إليها بوصفها تحديا للسيادة الوطنية، ولا سيما حينما تفشل السلطات الوطنية في حماية المدنيين أو تضعف قدرتها على ذلك. والواقع أنه ينبغي أن ينظر إلى هذا الحوار المباشر بوصفه جهدا يستكمل السيادة الوطنية.

ثانيا، اسمحوا لي أن أنتقل إلى أنواع التهديدات الموجودة. لا تكفي حماية المدنيين من الضرر المادي فحسب، بل يجب حماية كرامتهم الإنسانية. ولا يستطيع المدنيون الضعفاء استعادة كرامتهم إذا تُركوا في أحوال ضعيفة للغاية نتيجة للصراع المسلح. فهم بحاجة إلى الانخراط في كسب قوتهم من دون خوف من الفقر المدقع أو من التضور جوعا أو من الأمراض الفتاكة. وهم بحاجة إلى تمكينهم من أن يصبحوا أطرافا فاعلة بناءة في مجتمعاتهم. وتؤدي المساعدة الإنسانية والمساعدة من أجل التأهيل دورا مهما في الوفاء بهذه الاحتياجات.

ولكن من دون الترتيبات الملائمة لكفالة الوصول إلى السكان المحتاجين وكفالة سلامة العاملين في مجال المساعدة، لن يستطيع العاملون أداء أدوارهم. ولذلك فمن الحيوي إجراء حوار مباشر مع الجماعات المسلحة، من خلال الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي من أجل كفالة وضع الترتيبات اللازمة. وينبغي أن نضاعف جهودنا لمناقشة توسيع مجال الحماية، بتعريف واضح، بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

ثالثا، فيما يتعلق بمدة التهديدات، يجب مراعاة أن المدنيين يظلون في العادة معرضين للخطر حتى بعد انتهاء المعارك الرئيسية. وينبغي ألا يخدعنا الفصل المصطنع بين حالة الصراع وحالة ما بعد الصراع. فالحالات التي يطلق عليها حالات ما بعد الصراع تظل محفوفة بالمخاطر وتنطوي على احتمالات كبيرة بأن تتحول مرة أخرى إلى حالات صراع إذا لم تتخذ التدابير المدروسة، وإذا لم يول الاهتمام اللازم.

إن استعادة الاستقرار الاجتماعي أمر لا غنى عنه لتحقيق الحماية الدائمة للمدنيين. ولبلوغ تلك الغاية، من المهم أهمية قصوى جمع الأسلحة التي وزعت على نطاق واسع بين أفراد المجتمع وتدميرها، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بصفتهم مواطنين عاديين – ما يسمى بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا يمكن الاستغناء أيضا عن إعادة بناء قوة شرطة نزيهة يمكن الاعتماد عليها. وعلاوة على ذلك، من المهم أيضا وضع حد لإفلات المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان والقانون الجنائي من العقاب، بغية تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وميلاد وطني حقيقي.

إن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح مهمة تتطلب تنسيقا وتعاونا وثيقين بين الهيئات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة وأيضا مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. وفي هذا السياق، قد يكون من المجدي لمجلس الأمن وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي عقد جلسات مشتركة لمعالجة هذه القضية. وينبغي أيضا تعزيز التنسيق فيما بين الإدارات المعنية بالأمانة العامة واستعراضه

باستمرار. ونحن نرحب في هذا السياق بما أنجز لتحسين التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للتعبير بوجه أفضل عن النقاط التي أثيرت في المذكرة. وينبغي إيلاء اهتمام على النحو الواجب للمذكرة في كل مرحلة من مراحل تخطيط الاستجابة لأي حالة طارئة معقدة.

إن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح ليست بندا جديدا على جدول الأعمال، ولكن، مثلما تظهر خريطة الطريق، ثمة مهام عديدة يتعين تنفيذها. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن معظم الإصابات التي تلحق بالمدنيين حدثت أثناء الحالات الطارئة الممتدة زمنا طويلا من دون أن تستأثر بالاهتمام الدولي. وترحب اليابان بعقد مناقشات إضافية ستساعدنا على تحسين قدرتنا على التصدي للكم الكبير من التحديات التي نواجهها في معالجة مسألة حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل سويسرا.

السيد هيلغ (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ترحب سويسرا بهذه المناقشة حول حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح، ونحن ممتنون للسيد إغلند على إسهامه الواعد جدا. وأود أيضا أن أشكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الاستكمال المفيد للمذكرة وخريطة الطريق.

كما تراعي المفكرة الجديدة الاحتياجات التي ينفرد بها النساء والأطفال، بالإضافة إلى احتياجات المشردين داخليا. وتيسر الصيغة الجديدة لخارطة الطريق تنفيذ التوصيات، بفضل إضافة قائمة التدابير التي سبق اتخاذها، بالإضافة إلى الفرص المتاحة للعمل. كما نرحب بعزو مجموعة ملموسة من المسؤوليات لمختلف التوصيات. ولا يزال يتعين علينا كفالة تنفيذ هذه الصكوك وتعزيزها عن طريق أمور منها على سبيل المثال، إدماج الأحكام ذات الصلة لقرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة في مناطق الصراع.

وناقشت الدول أثناء المؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعقود مؤخرا في جنيف، في إطار الموضوع العام للكرامة البشرية، جوانب عدة تتصل بحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح أو الكوارث. ويقيم مفهوم الكرامة البشرية صلة بين الاحتياجات الإنسانية ومجمل الاحتياجات الأمنية للأفراد. وتشجع سويسرا كعضو في شبكة الأمن البشري مجلس الأمن على إقرار هذا المفهوم المتعدد الأبعاد كوسيلة لاحترام الكرامة البشرية وتحسين رفاه الأشخاص المعرضين للخطر.

كما اعتمد مؤتمر الصليب الأحمر إعلانا وبرنامجا للعمل الإنساني. وندعو مجلس الأمن إلى أن يحيط علما بالنتائج الهامة لذلك المؤتمر - الذي جاءت نتيجة لتبادل الأفكار الفريد بين الدول والمجتمع المدني.

ويعتبر احترام القانون الإنساني الدولي ومبادئ سيادة القانون، بالإضافة إلى الأداء المناسب للقضاء على الصعيدين الوطني والدولي، من العوامل الرئيسية لزيادة حماية المدنيين. وتم التشكيك بالقانون الإنساني الدولي في عدد من المناسبات، بعد ظهور أشكال جديدة من الصراع. بيد أن التحدي الرئيسي لا يزال يتمثل في كفالة قيام جميع أطراف الصراعات بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدول بتنفيذ مبادئه بصورة دقيقة وكاملة غير منقوصة في جميع حالات الصراع المسلح.

وتشجع سويسرا بقوة على استعمال جميع الوسائل المتاحة، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، واللجنة الإنسانية الدولية لتقصي الحقائق التي أنشئت بالاستناد إلى البروتوكول الاختياري الأول لاتفاقيات جنيف. وتعتبر هذه الآليات حصونا ضد إضعاف القانون الإنساني الدولي.

وتطالب سويسرا بصفتها وديعة اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، جميع الأطراف في هذه الاتفاقيات التي لم تصدق بعد على البروتوكولات أن تنظر في رفع التحفظات التي قدمتها في هذا الصدد.

كما ترحب سويسرا بنتائج الاجتماع الأخير للدول الأطراف في اتفاقية بعض أنواع الأسلحة التقليدية لعام ١٩٨٠ المعني بالبروتوكول الخامس المتعلق بالتدابير اللاحقة للصراع بشأن البقايا المتفجرة للحرب. وتهيب سويسرا بالدول أن تصدق على ذلك البروتوكول، الذي يعطينا الأمل في إزالة البقايا المتفجرة للحرب والتخلص منها في أسرع وقت ممكن بعد انتهاء الأعمال الحربية وبذلك يجري تحسين حماية السكان المدنيين بصورة مستديمة.

كما يعتبر الالتزام بضمان سلامة وصول العاملين في المجال الإنساني والأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية ومساعدة دون أي عائق عنصرا هاما آخر. وتقع المسؤولية عن هذا الالتزام على عاتق كل من الدول والجماعات غير التابعة للدول. كما يعود لمجلس الأمن أن يطالب جميع الجهات الفاعلة المعنية، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أو الاقتصادي، بأن تجتهد في توفير الحماية للعاملين في ميدان الإغاثة الإنسانية. وتطالب سويسرا في هذا الصدد بالتنفيذ الفعال لمبادئ أوسلو التوجيهية لعام ٢٠٠٣ بشأن استخدام الأصول الدفاعية العسكرية والمدنية لدعم الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ المعقدة.

وأخيرا، فإن من غير المقبول على الإطلاق أن العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية أصبحوا يتعرضون لاعتداءات متعمدة وضحية للخطف والاعتداء والتهديدات. وتؤدي هذه الأعمال إلى جعل العمل الذي تضطلع به المنظمات الإنسانية لدعم الضحايا مستحيلا، أو تترتب عليها آثار سلبية خطيرة على هذا العمل.

ومن اللازم وضع حد للإفلات من العقاب من خلال التشريعات الوطنية والقانون الدولي في ضوء الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي. كما إن من الضروري لتحسين سلامة العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة، الاستفادة من الدروس الواردة في تقرير الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في العراق. ونرحب في هذا الصدد، بالتدابير التي اتخذها الأمين العام لمتابعة توصيات الخبراء.

وأود أن أختتم كلامي بأن أؤكد من جديد أن سويسرا، بسبب التزامها بالأمن البشري، ساعدت إلى حد كبير على تعزيز وتهيئة ثقافة الحماية. وإننا نفكر بصورة خاصة في المدنيين في الصراعات المسلحة الذين تم حذفهم من البرامج السياسية في المجالات التي غالبا ما تهملها وسائط الإعلام. ويتعين علينا حماية الناس في هذه الصراعات بوجه خاص.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل سيراليون.

السيد رو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تقديره للفرصة التي أتحتموها لنا يا سيادة الرئيس أنتم وأعضاء المجلس الآخرين لتقديم مساهمة متواضعة في هذه المناقشة الجديدة بشأن مسألة هامة هي سلامة المدنيين في الصراع المسلح. ونعترف في البداية ونشيد بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة ولا سيما مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، لإبراز فوائد تطوير ثقافة الحماية في المجتمع الدولي. وقد توصلت المنظمة ككل إلى المبادئ التوجيهية التي تشمل المفكرة التي اعتمدها مجلس الأمن في العام الماضي، ومختلف

التوصيات الـتي قدمـها الأمـين العـام نفسـه، لتخفيـف محنـة المدنيين في منـاطق الصـراع المسـلح. كمـا نـود أن نعـرب عـن شكرنا لوكيل الأمين العام إيغلانـد على الإحاطـة الإعلاميـة الشـاملة التي قدمـها صبـاح اليـوم، وعلـى الصيغـة المسـتكملة للمفكـرة، بالإضافـة إلى الخطـة المؤلفـة مـن عشـر نقـاط للعمـل الجماعي المقبل بشأن هذه المسألة التي تدعو إلى القلق البالغ لجميع الدول.

وطالما استمرت الصراعات المسلحة بلا انقطاع، في فرض أعبائها على الأشخاص الأبرياء في مختلف بقاع العالم، بـين الـدول وداخلـها، ومـا دام بعـض الأطـراف في هـذه الصراعات يواصل تجاهل المبادئ الأساسية للقـانون الإنسـاني الـدولي وحقـوق الإنسـان، فـإن على مجلس الأمـن أن يواصـل القيام باستعراض دوري وإجراء تقييمات متعمقة للتدابير الـتي تم اتخاذها لكفالة الحماية الفعالة للمدنيين في الصراع المسلح.

أولا، نعلـم أن الأساليب المستخدمة وأعمـال العنـف المتعمدة التي ترتكب ضد المدنيين تتغير باستمرار. ثانيـا، قـام الأمين العام بتذكيرنا مؤخرا بأن كثيرا من الصكوك السياسية والقانونيـة المتاحـة لنـا لحمايـة المدنيين في الصـراع المسـلح قـد عفا عليها الزمن. وينبغي أن تكـون عمليـات التقييـم الدوريـة الـتي يجريـها مجلـس الأمـن بمثابـة مذكّـر بضـرورة تكييـف واسـتكمال الصكـوك والمبـادئ التوجيهيـة المناسـبة لمواجهـة التحديات التي تفرضها الدول والعناصر غير التابعة للدول في مناطق الصراع المسلح.

وتعتبر خـبرة سيراليون، الـتي تغطـي أكـثر مـن نصـف عقد من الجرائم التي ارتكبها المتمـردون، فصـلا في حـد ذاتهـا فيمـا أصبـح سـجلا حـافلا للـدروس المسـتفادة في مجـال حمايـة المدنيين في الصـراع المسلح في فـترة مـا بعـد الحـرب العالميـة. ونفهم أن المفكرة على سبيل المثـال الـتي وصفـها الأمـين العـام مـرة بأنهـا واسـطة العقـد في اسـتراتيجية حمايـة المدنيـين، قـد طبقت بصورة مفيدة على الحالة في سيراليون. ويعتقـد وفـدي بأن واضعي الوثيقة لا بد وأنهم استفادوا من خبرتنا في المهمـة الصعبة المتمثلة في الدفاع عن شعبنا ضد الاعتداءات الوحشية التي شنها المتمردون على السكان المدنيين خـلال فـترة عشـر سـنوات. وتعتـبر الآليـة المنشـأة لمعالجـة مسـألة الإفـلات مـن العقـاب بـالفعل — أي المحكمـة الخاصـة — نفسـها فريـدة في تـاريخ القـانون الإنسـاني الـدولي الراهـن والناشـئ. أمـا مـا إذا كـان بالإمكـان تطبيـق مفـهوم المحكمـة الهجـين في حـالات أخـرى أو لم يكـن فـهو أمـر يخضـع للمناقشـة. وفي الوقـت نفسه، نثق بأن فعاليتها، بوصفها صكا للحماية، ستتحقق في الوقت المناسب.

وباستعراض واستكمال المذكرة، ولا سيما في سياق ولايات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمـن، يـود وفـدي أن يسـترعي الانتبـاه إلى عنصريـن يتعلقـان بحمايـة المدنيـين في أوقات الصراع المسلح.

أولا، نعتقد اعتقادا قويا بضرورة التأكيد، ليس على مجرد الالتزام بالحماية والمسؤولية عنها فحسب، بل أيضا على القـدرة على توفـير الحمايـة. وينطبـق ذلـك عمليـا علـى جميـع الصراعات المسلحة الداخلية وعبر الحدود التي حمي وطيسـها، وعلـى سـبيل المثـال في الجـزء الـذي تعيـش فيـه مـن العـالم، أي المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا.

وغالبـا مـا تكـون قـدرة الحكومـات، بمـا في ذلـك حكومة سيراليون، علـى الامتثـال لالتزامـات الحمايـة بموجـب القـانون الإنسـاني الـدولي ذي الصلـة، إزاء الأعمـال العدوانيـة الـتي يرتكبـها الثـوار بتـأييد مـن عنـاصر خارجيـة، محـدودة إلى أقصـى درجـة – إلى أقصـى درجـة. ونرحـب بالمسـاعدة الـتي قدمها المجتمع الـدولي لتسـهيل المسـاعدة الإنسـانية في حـالات الطـوارئ في الأمـاكن الـتي حوصـر فيـها السـكان في منـاطق مسماة بالمناطق الخاضعة لسيطرة الثوار.

ولكم أن تتصوروا عدد المدنيين الأبرياء الذين كان بالمستطاع إنقاذهم في سيراليون، على سبيل المثال، لو توفرت لحكومة سيراليون المنتخبة ديمقراطيا القدرة على التصدي لأعمال الثوار العدوانية وتفاديها، بما في ذلك البتر والاغتصاب وكثير من الجرائم المعروضة الآن على المحكمة الخاصة. ولكم أن تتصوروا عدد الأبرياء الذين كان بالمستطاع حمايتهم وإنقاذ حياتهم في مدينة مونروفيا المحاصرة، المجاورة لسيراليون، قبل بضعة أشهر، لو أن القدرة كانت توفرت للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لكي تستجيب بسرعة - وأؤكد على لفظة بسرعة - للأزمة الإنسانية الخطيرة التي كانت تتطور في تلك المدينة. ونعني بالقدرة ليس مجرد القدرة البشرية أو البدنية أو النقدية فحسب، ولكن أيضا القدرة الأخلاقية والسياسية على تجنب الأزمات الإنسانية وحماية المدنيين الأبرياء.

يُذكر أن مجلس الأمن لم يأذن في قراره ١٣١٣ (٢٠٠٠) إلا في آب/أغسطس ٢٠٠٠، وبعد فترة طويلة منذ أن بدأ الثوار يرتكبون جرائمهم الشائنة، بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ''لتقوم في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، بتوفير الحماية للمدنيين المهددين بخطر التعرض الوشيك للعنف البدني''. وتمثلت المشكلة في أنه لما كانت المسؤولية تقع على عاتق الحكومة لتوفير الحماية لمواطنيها، فإن قدراتها على القيام بذلك في سائر أرجاء البلد كانت محدودة.

ما هو الاستنتاج الذي نخلص إليه من ذلك في محاولة لتطوير ما يسمى بثقافة الحماية؟ نحن ندرك أن الأشخاص الذين يطلب منهم القيام بمهمة توفير الحماية للمدنيين ويوزعون للقيام بها يصبحون هم أنفسهم أهدافا لهجمات مسلحة. وهذا الأمر يمثل تحديا لا بد أن يتصدى له مجلس الأمن كجزء من مسؤوليته عن تطوير ثقافة الحماية.

والعنصر الثاني الذي أود أن أؤكد عليه هو ما يلي. نحن نستطيع أن نضع صكوكا قانونية ونستحدث مبادئ توجيهية وقواعد وننشئ محاكم خاصة ومحاكم عادية. ونستطيع أيضا أن نتخذ تدابير ملموسة لفصل المدنيين والعناصر المسلحة في حالات الصراع، وبعد ذلك نولي اهتماما خاصا للاحتياجات المحددة للسكان الضعفاء مثل النساء والمسنين والأطفال. ونستطيع أن نسهل استقرار وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كل ذلك نستطيع أن نفعله في سياق حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح. وجميع تلك التدابير جديرة بالثناء وينبغي ألا يقلل أحد من شأنها. بيد أنه يجب علينا أن نعترف بأن كل هذه الإجراءات هي إجراءات رد الفعل بصورة أساسية. ولقد صممت لمواجهة الصراعات.

ويرى وفدي أن سبل الحماية الأكثر فعالية والأكثر استدامة التي يمكن أن توفرها الدول والمجتمع الدولي للمدنيين تكمن في منع الصراع المسلح. وترتبط ثقافة الحماية ارتباطا لا ينفصم بثقافة المنع. لقد استمعنا هذا الصباح إلى ممثلين عن غيانا وشيلي والصين وأنغولا والكاميرون وباكستان، وأشار جميعهم إلى فكرة منع الصراعات.

وفي هذا الصدد، نشير إلى شتى توصيات الأمين العام من أجل منع الصراعات بما في ذلك المبادئ العشرة التي اقترح بأن يسترشد بها نهج المنظمة إزاء منع الصراعات. ونشير أيضا إلى آخر قرار شامل أصدرته الجمعية العامة بشأن منع الصراعات المسلحة، وهو القرار ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ولذلك نناشد مجلس الأمن أن يأخذ هذه التوصيات في اعتباره لدى استعراضه ونظره في المستقبل في الأنشطة المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح.

ونظرا للبعد الدولي لمعظم الصراعات المسلحة الجارية في العالم اليوم، وإدراكا للأسباب المعقدة والعميقة الجذور التي تعزى إليها هذه الصراعات، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بدور أكبر في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ونتيجة لذلك، سيحول دون اندلاع الحروب، فضلا عن العواقب الإنسانية المترتبة على الصراع المسلح.

السيد أبو الغيط (مصر): مما لا شك فيه أن مواصلة مجلس الأمن تناول قضية "حماية المدنيين في الصراعات المسلحة" تعكس اعتراف الأمم المتحدة بأن أداء المجتمع الدولي في هذا المجال ما زال في حاجة إلى مزيد من الالتزام والإرادة والعمل الجماعي الدؤوب. ويود وفد مصر أن يثير بعض العناصر التي تشكل رؤيتنا لجوانب هامة في القضية المنظورة اليوم أمام مجلس الأمن.

أولا، حدد المجلس خلال السنوات الأخيرة، في سياق العديد من القرارات والبيانات الرئاسية، عناصر ومتطلبات التعامل مع القضية المشار إليها في ضوء أحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، نجد أن بؤر النزاعات المسلحة التي يشهدها العالم حملت مؤشرات تدعو إلى القلق حيال تنامي الانتهاكات والجرائم في حق المدنيين العزل، وتزايد أعداد الضحايا والمشردين منهم، وتزايد أعمال الهدم والتخريب ونهب الثروات الطبيعية والتراث الثقافي، مما يعكس استمرار عجز المجتمع الدولي عن التصدي بفاعلية وحزم لتلك الانتهاكات التي حرمها القانون الإنساني الدولي. ولعل مؤشرات وإحصائيات عدد الضحايا من المدنيين على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وعدد المنازل التي هدمت والأراضي التي جرفت في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي مناطق متفرقة من أفريقيا، لدليل لا يقبل التشكيك في هذا العجز. وبناء على ذلك، فإن أخطر ما يعاني منه العالم حاليا هو غياب الإرادة الدولية الجماعية، التي من المفترض أن تعبر الأمم المتحدة عنها، إزاء التعامل مع المناطق الأكثر معاناة وعرضة لمثالب النزاعات المسلحة وانعكاساتها على حياة ومستقبل مختلف فئات المدنيين.

وثانيا، بالرغم من أهمية تسجيل الاعتراف بحدوث تطورات هامة في توسيع نطاق ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتشمل أبعادا متعددة، من بينها عناصر لحماية المدنيين تحت وطأة النزاعات المسلحة وتأمين سبل وصول المساعدات الإنسانية إلى غالبيتهم والتوسع في تشكيل ونشر المكون المدني في تلك العمليات، فإننا يجب أن نعترف من جهة أخرى أيضا بأن إجراءات تشكيل ونشر أفراد تلك العمليات تتم بإيقاع والتزام يتفاوتان تبعا لكل حالة، ووفقا لمعادلة معقدة تستند عناصرها إلى مفهوم "المصالح" بحساباتها السياسية والاقتصادية والأمنية المتشابكة.

وفي معظم الأحيان، يأتي تدخل مجلس الأمن لحماية المدنيين أو مساعدتهم على تجاوز محن الصراع ودمار الحروب في المناطق البعيدة عن حسابات تلك المصالح متأخرا ودون المستوى الذي يتناسب مع حجم احتياجات المدنيين في تلك المناطق من الأمن والمساعدات الإنسانية العاجلة. والمواقف الإنسانية الخطيرة، التي تصورها لنا يوميا أجهزة الإعلام الدولية وتعكسها تقارير آليات تابعة للأمم المتحدة ذاتها، في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال وبوروندي وغينيا - بيساو وغيرها، هي أمثلة على وجود خلل حقيقي في توازن رؤية المجتمع الدولي لأسلوب التعامل مع التهديدات التي تواجه الأمن والسلم الدوليين بوجه عام، ومفهوم حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال الأجنبي أو في مناطق النزاعات المسلحة.

ثالثا، من الضروري أن نتبين أن مفهوم حماية المدنيين في النزاعات المسلحة لا يتوقف عند انتهاء العمليات العسكرية. فالمفهوم الشامل لتلك الحماية يمتد إلى مراحل بناء السلام بعد النزاعات، فيما يشمل الأبعاد التنموية

والاجتماعية والإنسانية المرتبطة بإعادة التأهيل وإعادة الإعمار. فما تخلفه التراعات المسلحة من دمار للبنية الاقتصادية والاجتماعية يمثل تهديدا أشد خطورة على حياة ومستقبل المدنيين، حيث أن السلام، بمفهومه السياسي والأمني، يبقى هشا ومعرضا للانهيار إذا لم تدعمه برامج وخطط تنموية مركزة وشاملة.

رابعا، يجب ألا يقود التركيز على حماية المدنيين في التراعات المسلحة إلى المساس بركائز ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في التأكيد على مبادئ الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية للدول ومسؤولياتها أمام مواطنيها وسلطاتها على أراضيها. فالتوازن بين عنصري حماية المدنيين والسيادة ضروري، ولا يتعين ألا يمثل تناول واحترام المجتمع الدولي لأحدهما افتئاتا على الآخر. وفي هذا السياق، ينبغي أن يسترشد المجتمع الدولي وأن يستمسك في تعامله مع قضية ''حماية المدنيين في التراعات المسلحة''. بجميع عناصر ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

السيد هير الدو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أستهل بياني بتهنئتكم على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر يان إغلند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على بيانه الممتاز الذي قدمه لنا بشأن الموضوع الذي يناقشه المجلس في جلسته اليوم.

قبل عام مضى، أكدت وزيرة خارجية كولومبيا في بيانها أمام هذا المجلس أن تدهور الأوضاع إبان الصراعات المسلحة، التي يمثل المدنيون نسبة ٩٠ في المائة من ضحاياها، فضلا عن الإرهاب والمآسي الإنسانية مثل تلك التي شهدتها رواندا وسربرينتشا، يبين أن الصراعات المعاصرة تستهدف المدنيين العُزل عمدا. كما أدانت وزيرة الخارجية، بالترادف مع تقرير الأمين العام آنذاك، التمويل غير القانوني للصراعات والإرهاب من خلال الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، والاختطاف والابتزاز - وكلها أنشطة إجرامية تستهدف المدنيين الذين لا حول لهم ولا قوة. ولذلك، فإلى جانب تأييدنا لإدراج فصلا عن استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بشكل غير قانوني في المذكرة المعنية بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، نود أن نشدد على اقتناعنا بأن النظر في ذلك الموضوع يجب أن يتضمن النظر كذلك في بعض الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، والاختطاف والابتزاز.

وكولومبيا تؤيد تلك الأفكار لأنها تعكس العناصر التي تشكل أساسا لسياسة الأمن الديمقراطي التي ينتهجها الرئيس ألفارو أوريبي فيليز منذ آب/أغسطس ٢٠٠٢. فهذه السياسة لا تعطي مزيدا من السلطة للدولة في ذاتها، بل لإعداد الدولة لتحسين حماية السكان المدنيين في كل المناطق، وخاصة من الأخطار الكامنة في الصراع المسلح، وبغية تأمين الحقوق والحريات لكل المواطنين في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. وتهدف تلك السياسة إلى استعادة سيادة القانون والقدرة على ردع عوامل العنف من خلال تعزيز القوات المسلحة الشرعية للدولة. وتترك تلك السياسة الباب مفتوحا أمام إجراء مفاوضات سياسية مع المجموعات المسلحة غير القانونية، ما دامت ترتضي وقف الأعمال القتالية واحترام وقف إطلاق النار.

وخلال السنة الأولى لولاية الرئيس أوريبي، فإن سياسة الأمن الديمقراطي التي طبقت لاجتثاث شأفة الإرهاب، بدأت تأتي بنتائجها الأولى، وسأسرد بعض الأرقام. هناك الآن تواجد شرطي في كل البلديات، بما في ذلك ١٧٠ بلدية لم يكن فيها مثل هذا التواجد من قبل. وتراجعت معدلات القتل بنسبة ٢٢ في المائة؛ كما تراجعت المذابح بنسبة ٣٥ في المائة؛ وعمليات الاختطاف بنسبة ٣٤,٧ في المائة؛ ووضع المتاريس في الطرق بشكل غير قانوني بنسبة ٤٩ في المائة؛ وتقلص عدد المشردين داخليا

بنسبة ٦٦ في المائة. وقد تحقق كل ذلك في إطار احترام القانون، الأمر الذي تبرزه حقيقة أن الشكاوى الوحيدة من انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة لمبادرات فردية من جانب بعض أعوان الدولة – وهي حالات تخضع للتحقيق والمقاضاة، حسب الاقتضاء – قد تراجعت بنسبة ٩٥ في المائة. وقد حظيت تلك الانطلاقات الهامة في مجال حماية مواطنينا بتأييد الشعب الكولومبي، الذي يؤيد الحكومة ويتعاون بنشاط مع السلطات بغية استعادة سيادة القانون وعزل عناصر العنف.

وحتى يتسنى لنا مواصلة جهودنا للتغلب على الإرهاب في إطار من الاحترام الصارم للقانون، فإننا نحتاج إلى تعزيز قدراتنا لحفظ القانون. وتسعى الحكومة الآن إلى إجراء تعديل دستوري لتمكين القوى الشعبية، في حالات الإرهاب، من الاستعانة بمتخصصين بغية اعتقال المشتبه فيهم والبحث عنهم وضبطهم. ويتوخى أن تشتمل تلك الإجراءات على ضمانات ديمقراطية، مثل التدخل الضروري من جانب مدع عام مستقل في الساعات التي تلي مثل هذه العملية، على أن يتم إخطار مكتب المدعي العام، فضلا عن الكونغرس – وهو الأمر المهم للسيطرة السياسية على العمليات. ونطاق الصلاحيات المقترحة يقل كثيرا عن مثيلاتها في ديمقراطيات البلدان المتقدمة النمو التي لا تواجه صراعا داخليا أو تهديدا إرهابيا بحجم ما تواجهه كولومبيا.

أخيرا، فقد نجحت سياسة الأمن الديمقراطي في سد ثغرات إدارية معينة، مما سمح بنزع سلاح وتسريح ١٠٠٠ من أعضاء العصابات المسلحة غير المشروعة. وهناك الآن قانون معروض على الكونغرس يسمح بتطبيق هذه العملية على أساس من العدالة والتعويض والمصالحة. وستتطلب إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية بذل جهود إضافية إلى جانب دعم المجتمعين الوطني والدولي.

وثمة فصل في المذكرة يتطلب اهتماما وعناية خاصين يتعلق بالمساعدة الإنسانية ووصول المنظمات الإنسانية إلى ضحايا الصراعات وإلى الضعفاء.

ونؤمن بأن من الأساسي أن يجرى الحوار بين الدولة المتلقية والمجتمع الدولي بناء على قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، الذي يسلم بالمبدأين الأساسيين للحياد والتجرد في تقديم المساعدة الإنسانية، فضلا عن تسليمه بمطلب موافقة الدولة المتلقية على تقديم تلك المساعدة. وكما أن من واجب الدول المتلقية أن تضمن أمن الموظفين الإنسانيين، فلا بد للمنظمات الإنسانية أن تخضع لوصول مقيد إلى مناطق الصراع حيث لا يمكن تأكيد أمن الموظفين الإنسانيين بشكل معقول.

وبدء حوارات غير مصرح بها مع الجماعات المسلحة غير القانونية بغية الحصول على سبل الوصول ينطوي على خطر مزدوج. فهو من ناحية، يعرض للخطر أمن الموظفين الإنسانيين لأن العديد من هذه الجماعات المسلحة لا تحترم القانون الإنساني الدولي، كما أن هناك أيضا خطر الانخراط في مفاوضات سياسية، هي من صلاحية الحكومة ولا تنسجم مع المبادئ الأساسية لحياد العمل الإنساني وتجرده وشفافيته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا يضع السلطات الناشئة من قرار ديمقراطي على قدم المساواة مع التنظيمات المسلحة غير القانونية التي تزهو برفع بنادقها بوصفها رمزا لحقوقها المزعومة. وهذه تنظيمات يمكنها أن تخرق تعهداتها مع الإفلات من العقاب كما أظهرت، على الأقل في بلدي، أنها لا تحترم الحصانات التي تمنحها المعاهدات والأطراف الفاعلة المتحضرة لموظفي الأمم المتحدة وموظفيها.

إننا نرحب بأي سبيل يؤدي إلى تقليل معاناة السكان المدنيين في إطار الصراع المسلح. ولكن السبيل

الأمثل ولا بديل له والحاسم لحماية السكان قاطبة هو مجرد إنهاء هذه الصراعات. وأعلم أن هذا أمر بديهي، ولكنه يُنسى في بعض الأحيان، كما أن من واجبنا أن نشجع أي إجراء سيؤدي إلى إنهاء هذه الصراعات و أن نطالب به ونؤيده.

وفي حالة الديمقراطية في كولومبيا، من الضروري أيضا دعم السياسات التي تسعى إلى تعزيز الآليات المؤسسية والبدء بإعطاء القوات المسلحة التي تخدم وتؤيد القانون والعدالة القدرات الكافية، عاملة كما تفعل في إطار المبادئ العالمية لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون الوطني. وإذا لم يجر تدريبها وتمكينها على هذا النحو، فإن الصراعات التي تثيرها الأطراف الفاعلة المسلحة غير القانونية سيطول أجلها وستزداد سوءا وستتدهور وستتحول وستنقلب على المدنيين وستلجأ إلى الإرهاب المتوحش وستموله باستغلال الموارد غير المشروعة، وستصبح، بفقد رؤية أبعادها السياسية، أسلوبا إجراميا للحياة يقوم على أساس الموارد غير القانونية والوفيرة. وهذه هي بالتحديد العناصر، في الجماعات المسلحة غير القانونية، التي تجعلها تنحط إلى أدوات للقتل ضد النساء والأطفال والمدنيين المسالمين الذين لا حول لهم.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه، حينما نجابه بالعنف والإرهاب، كما ينص الميثاق، لا بد لنا ”أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره“. ويجب على الأمم المتحدة أن تحافظ على كرامة الجميع وعلى الحق في الحياة والحق في العيش دون خوف. وهذه سلع عامة عالمية لا يمكن، كما قال وزير خارجيتنا قبل عام في هذه القاعة، أن يحافظ عليها إلا المجتمع وبتضامن جميع أعضائه. وهذا هو مجال مسؤوليتنا المشتركة.

السيد كيم سام – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم على عقدكم هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة. ومن الموجة المتزايدة للصراعات المدنية في التسعينيات إلى الاندفاع الخطير للإرهاب اليوم، فإننا نعيش عصرا تحركت فيه حماية المدنيين إلى احتلال موقع الصدارة في جدول الأعمال الأمني. وبالتالي من المناسب للغاية أن يتناول مجلس الأمن هذا البند بشكل دوري.

ولا يسع وفد جمهورية كوريا إلا أن يبدأ بالإشادة بموظفي الأمم المتحدة والموظفين الإنسانيين الدوليين الذين عملوا دون كلل لتخفيف معاناة السكان المدنيين في أوقات الصراع المسلح. وقد أثبت هذا العام أنه عام مأسوي على نحو خاص. ففي أفغانستان والعراق، قدم العديد من هؤلاء الموظفين منتهى التضحية بأرواحهم. وأدى الهجوم الوحشي الذي ارتكب ضد مقر الأمم المتحدة في بغداد بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى شعور المجتمع الدولي بالصدمة. وفي الأسبوع الأخير تحديدا، تعرض ثلاثة عمال كوريين إلى هجوم طائش في شمال العراق – قتل اثنان منهم – خلال مهمتهم لإصلاح أبراج نقل الكهرباء. إننا نشجب بقوة هذه الأعمال البشعة للإرهاب ضد المدنيين.

وقد ازدادت الخسائر بين المدنيين أو غير المقاتلين في الصراعات المسلحة في العقود الأخيرة، لا سيما بسبب الطابع المتغير للصراعات من حروب بين الدول إلى حروب داخل الدول تخوضها في أكثر الأحيان مليشيات وجماعات مسلحة بدلا من الجيوش الوطنية. وترسم الإحصاءات صورة قاتمة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، سجل مقتل ما يزيد على ٣ ملايين شخص. وخلال العام الماضي وحده، ازداد تشريد الأشخاص في أوغندا من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص إلى ١,٣ مليون شخص، وفي أنغولا، جرى تشريد أكثر من ثلث سكان البلد في عقدين من الصراع. وفي حالة أفغانستان، فإن ربع قرن من الاضطرابات المدنية ترك الملايين في فقر مدقع.

ونظرا للمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن للمجلس دورا رائدا يضطلع به في حماية المدنيين في أوقات الصراعات. ونظرا لشعور جمهورية كوريا بالجزع حيال المحنة المتعاظمة للمدنيين في أوقات الصراعات المسلحة، فقد استرعت انتباه المجلس بإجراء مناقشة مفتوحة بشأن ''حماية المساعدة الإنسانية للاجئين وغيرهم في حالات الصراع'' خلال رئاستها لمجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٩٧. ومنذ ذلك الوقت ما فتئنا نتابع عن كثب التطورات بشأن هذا الموضوع.

وفي رأينا، أن اتخاذ مجلس الأمن للقرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) أكد من جديد التزام المجلس بحماية السكان المدنيين وهم في أمس الحاجة إليها. وفي حين أكد المجلس، في جملة أمور، الحاجة إلى حماية المدنيين على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الظروف المعينة، فإن مذكرته في آذار/مارس ٢٠٠٢ كانت مرشدا عمليا لتحويل ما أسماه الأمين العام ''ثقافة الحماية'' إلى واقع. ونعتقد أنه ينبغي تجديد المذكرة بشكل منتظم لكي تواكب التطورات الحالية.

وحماية المدنيين مسألة معقدة وعسيرة بشكل كبير، ولكنها مسألة تحظى بالأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ولا بد أن نضمن ألا تقع المآسي الإنسانية، من قبيل ما حصل في رواندا وسيربرينيتسا، مرة أخرى أبدا. ونظرا للدروس المستفادة بشكل مؤلم، فقد نجحت الأمم المتحدة في تدخلاتها في البلقان وتيمور الشرقية وسيراليون.

ونؤمن بأن من الأساسي أن يجرى الحوار بين الدولة المتلقية والمجتمع الدولي بناء على قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، الذي يسلم بالمبدأين الأساسيين للحياد والتجرد في تقديم المساعدة الإنسانية، فضلا عن تسليمه بمطلب موافقة الدولة المتلقية على تقديم تلك المساعدة. وكما أن من واجب الدول المتلقية أن تضمن أمن الموظفين الإنسانيين، فلا بد للمنظمات الإنسانية أن تخضع لوصول مقيد إلى مناطق الصراع حيث لا يمكن تأكيد أمن الموظفين الإنسانيين بشكل معقول.

وبدء حوارات غير مصرح بها مع الجماعات المسلحة غير القانونية بغية الحصول على سبل الوصول ينطوي على خطر مزدوج. فهو من ناحية، يعرض للخطر أمن الموظفين الإنسانيين لأن العديد من هذه الجماعات المسلحة لا تحترم القانون الإنساني الدولي، كما أن هناك أيضا خطر الانخراط في مفاوضات سياسية، هي من صلاحية الحكومة ولا تنسجم مع المبادئ الأساسية لحياد العمل الإنساني وتجرده وشفافيته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا يضع السلطات الناشئة من قرار ديمقراطي على قدم المساواة مع التنظيمات المسلحة غير القانونية التي تزهو برفع بنادقها بوصفها رمزا لحقوقها المزعومة. وهذه تنظيمات يمكنها أن تخرق تعهداتها مع الإفلات من العقاب كما أظهرت، على الأقل في بلدي، أنها لا تحترم الحصانات التي تمنحها المعاهدات والأطراف الفاعلة المتحضرة لموظفي الأمم المتحدة وموظفيها.

إننا نرحب بأي سبيل يؤدي إلى تقليل معاناة السكان المدنيين في إطار الصراع المسلح. ولكن السبيل الأمثل ولا بديل له والحاسم لحماية السكان قاطبة هو مجرد إنهاء هذه الصراعات. وأعلم أن هذا أمر بديهي، ولكنه يُنسى في بعض الأحيان، كما أن من واجبنا أن نشجع أي إجراء سيؤدي إلى إنهاء هذه الصراعات و أن نطالب به ونؤيده.

وفي حالة الديمقراطية في كولومبيا، من الضروري أيضا دعم السياسات التي تسعى إلى تعزيز الآليات المؤسسية والبدء بإعطاء القوات المسلحة التي تخدم وتؤيد القانون

والعدالة القدرات الكافية، عاملة كما تفعل في إطار المبادئ العالمية لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون الوطني. وإذا لم يجر تدريبها وتمكينها على هذا النحو، فإن الصراعات التي تثيرها الأطراف الفاعلة المسلحة غير القانونية سيطول أجلها وستزداد سوءا وستتدهور وستتحول وستنقلب على المدنيين وستلجأ إلى الإرهاب المتوحش وستموله باستغلال الموارد غير المشروعة، وستصبح، بفقد رؤية أبعادها السياسية، أسلوبا إجراميا للحياة يقوم على أساس الموارد غير القانونية والوفيرة. وهذه هي بالتحديد العناصر، في الجماعات المسلحة غير القانونية، التي تجعلها تنحط إلى أدوات للقتل ضد النساء والأطفال والمدنيين المسالمين الذين لا حول لهم.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه، حينما نجابه بالعنف والإرهاب، كما ينص الميثاق، لا بد لنا ''أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره''. ويجب على الأمم المتحدة أن تحافظ على كرامة الجميع وعلى الحق في الحياة والحق في العيش دون خوف. وهذه سلع عامة عالمية لا يمكن، كما قال وزير خارجيتنا قبل عام في هذه القاعة، أن يحافظ عليها إلا المجتمع وبتضامن جميع أعضائه. وهذا هو مجال مسؤوليتنا المشتركة.

السيد كيم سام – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم على عقدكم هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة. ومن الموجة المتزايدة للصراعات المدنية في التسعينيات إلى الاندفاع الخطير للإرهاب اليوم، فإننا نعيش عصرا تحركت فيه حماية المدنيين إلى احتلال موقع الصدارة في جدول الأعمال الأمني. وبالتالي من المناسب للغاية أن يتناول مجلس الأمن هذا البند بشكل دوري.

ولا يسع وفد جمهورية كوريا إلا أن يبدأ بالإشادة بموظفي الأمم المتحدة والموظفين الإنسانيين الدوليين الذين عملوا دون كلل لتخفيف معاناة السكان المدنيين في أوقات الصراع المسلح. وقد أثبت هذا العام أنه عام مأسوي على نحو خاص. ففي أفغانستان والعراق، قدم العديد من هؤلاء الموظفين منتهى التضحية بأرواحهم. وأدى الهجوم الوحشي الذي ارتكب ضد مقر الأمم المتحدة في بغداد بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى شعور المجتمع الدولي بالصدمة. وفي الأسبوع الأخير تحديدا، تعرض ثلاثة عمال كوريين إلى هجوم طائش في شمال العراق – قتل اثنان منهم – خلال مهمتهم لإصلاح أبراج نقل الكهرباء. إننا نشجب بقوة هذه الأعمال البشعة للإرهاب ضد المدنيين.

وقد ازدادت الخسائر بين المدنيين أو غير المقاتلين في الصراعات المسلحة في العقود الأخيرة، لا سيما بسبب الطابع المتغير للصراعات من حروب بين الدول إلى حروب داخل الدول تخوضها في أكثر الأحيان مليشيات وجماعات مسلحة بدلا من الجيوش الوطنية. وترسم الإحصاءات صورة قاتمة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، سجل مقتل ما يزيد على ٣ ملايين شخص. وخلال العام الماضي وحده، ازداد تشريد الأشخاص في أوغندا من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص إلى ١,٣ مليون شخص، وفي أنغولا، جرى تشريد أكثر من ثلث سكان البلد في عقدين من الصراع. وفي حالة أفغانستان، فإن ربع قرن من الاضطرابات المدنية ترك الملايين في فقر مدقع.

ونظرا للمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن للمجلس دورا رائدا يضطلع به في حماية المدنيين في أوقات الصراعات. ونظرا لشعور جمهورية كوريا بالجزع حيال المحنة المتعاظمة للمدنيين في أوقات الصراعات المسلحة، فقد استرعت انتباه المجلس بإجراء مناقشة مفتوحة بشأن ''حماية المساعدة الإنسانية للاجئين وغيرهم في حالات الصراع'' خلال رئاستها لمجلس

الأمن في أيار/مايو ١٩٩٧. ومنذ ذلك الوقت ما فتئنا نتابع عن كثب التطورات بشأن هذا الموضوع.

وفي رأينا، أن اتخاذ مجلس الأمن للقرارين ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) أكد من جديد التزام المجلس بحماية السكان المدنيين وهم في أمس الحاجة إليها. وفي حين أكد المجلس، في جملة أمور، الحاجة إلى حماية المدنيين على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة الظروف المعينة، فإن مذكرته في آذار/مارس ٢٠٠٢ كانت مرشدا عمليا لتحويل ما أسماه الأمين العام ''ثقافة الحماية'' إلى واقع. ونعتقد أنه ينبغي تجديد المذكرة بشكل منتظم لكي تواكب التطورات الحالية.

وحماية المدنيين مسألة معقدة وعسيرة بشكل كبير، ولكنها مسألة تحظى بالأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. ولا بد أن نضمن ألا تقع المآسي الإنسانية، من قبيل ما حصل في رواندا وسيربرينيتسا، مرة أخرى أبدا. ونظرا للدروس المستفادة بشكل مؤلم، فقد نجحت الأمم المتحدة في تدخلاتها في البلقان وتيمور الشرقية وسيراليون. ولكن لا يوجد وقت للرضى عن الذات. ونحن نعتقد أنه يجب أن يقوم المجتمع الدولي بدور هام في الحالات التي تعجز فيها الدول ذات السيادة عن حماية شعوبها، أو تكون غير راغبة في القيام بذلك. ففي عالم اليوم القائم على الترابط، يمكن أن تنتشر الظروف الإنسانية المأساوية في الدول المنهارة متجاوزة كثيراً حدود تلك الدول. ونحن نرى أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية كبيرة تجاه التصدي للفظائع الإنسانية الجسيمة، وأن لديه السلطة للقيام بذلك. وحيث أن مجلس الأمن المؤسسة الدولية الوحيدة المخولة صلاحية تفويض الدول باستخدام القوة، فإنه يجب ألا يثنيه شيء عن استخدام جميع وسائل الإقناع والقسر المتاحة له.

تُشجعنا زيارات بعثات مجلس الأمن لمناطق الصراع التي عانت فيها القطاعات المدنية معاناة شديدة أثناء دورة الصراع. ويمكن أن تسهم المعلومات التي حصلت عليها هذه البعثات مباشرة في وضع إطار لحماية المدنيين أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، كانت زيارة بعثات مجلس الأمن لجمهورية أفريقيا الوسطى وغرب أفريقيا وأفغانستان تطورات موضع ترحيب.

ونرى أيضاً أن إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب مهم جداً لضمان سلامة المدنيين. وقد مثّل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك المحاكم الجنائية الدولية المخصصة ليوغوسلافيا السابقة ورواندا وسيراليون، خطوة حاسمة نحو تأكيد مبدأ المحاسبة. ونلاحظ في هذا الصدد أيضاً أن انهيار القانون والنظام يسهم في خلق جو من فقدان الأمل واليأس يصبح بسهولة بيئة ملائمة لخلق إرهابيين.

نؤيد تأييداً كاملاً المساعي المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها لإبقاء الاهتمام الدولي منصباً على هذا الموضوع. ونشيد بمبادراتهم من قبيل عقد حلقات عمل للتصدي للتحديات من منظور إقليمي. فقد أثبت هذه المحافل أنها الأفضل في تعميم المذكرة وإدماج أحكامها في عمليات صنع القرار على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

في مناطق الصراع والمناطق الخارجة من الصراع، يجب أيضاً حماية المدنيين من الاستغلال والإساءة من جانب الموظفين الدوليين وقوات حفظ السلام. وقد أدمجت الآن المبادئ الرئيسية الستة لخطة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسيين، التي اعتمدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تموز/يوليه ٢٠٠٢، في مدونة السلوك وقوانين الموظفين المنطبقة على موظفي الأمم المتحدة المدنيين. ويشجعنا أن نلاحظ أن بعثات حفظ السلام، مثل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعتمدها كقوانين لها.

في مناقشة مختلف جوانب هذا الموضوع الهام، يود وفدي أن يشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن سلامة

المدنيين تقع على عاتق أطراف الصراع، سواء كانت دولاً أو جهات فاعلة ليست دولة. وفي حين أن المشاركة الدولية يمكن أن تكون مفيدة، فإن النتيجة السلمية لن تتحقق إلا إذا فهمت جميع الأطراف المعنية التزاماتها فهماً كاملاً وتمسكت بها وألزمت نفسها بالتخلي عن ممارسة العنف ضد الأبرياء.

أخيراً، في ضوء المسائل الأخرى ذات الصلة المدرجة على جدول أعمال المجلس، مثل الجنود الأطفال والمسائل الجنسانية في حالات الصراع المسلح، نعتقد أن النجاح في تنفيذ استراتيجيات الحماية يتوقف على وضع نهج شامل ومتكامل. وكما بيّنت مداولاتنا، أُحرز قدر كبير من التقدم في السنوات الأخيرة. ولكن، لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله. وتمثّل الأرواح البريئة التي جرى إنقاذها، بعمل قضائي أو إجراء حاسم، أفضل وسيلة لقياس مدى نجاحنا. وفي نفس الوقت، ينبغي لنا على الأجل الطويل أن نواصل مساعينا الرامية إلى تعزيز ثقافة الحماية بتوليد الاحترام والتسامح والتفاهم بين الشعوب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد سترومين (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام إيجلاند على الإحاطة المفيدة جداً التي قدمها هذا الصباح.

أصبح المدنيون الضحايا الرئيسيين للحرب، لاسيما في حالات الصراع المسلح الداخلي. وفي حين أن الصراعات المسلحة كانت على الدوام تعرض المدنيين للخطر، فإنهم الآن في وسط الصراعات بوصفهم أهدافاً وبوصفهم معرضين للإساءة والاستغلال. ويجب أن يكون ردنا على هذه التطورات شاملاً وأن تشارك فيه جهات فاعلة مختلفة كثيرة. ولنتمكن من الرد بفاعلية، يجب توفر عدد من الأمور.

يجب أن تصبح حماية المدنيين المبدأ السائد في المشاركة الدولية في مناطق الصراع. وهذا يعني بالنسبة لمجلس الأمن أن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تمنح تفويضاً قوياً وتوفر لها موارد كافية لحماية المدنيين. وعندما يعتمد مجلس الأمن ولايات جديدة ويستعرض الولايات القائمة، يجب عليه أن يطبق على نحو منهجي القرارات المتعلقة بحماية المدنيين، التي اعتمدت فعلاً. وفي الحقيقة، تمثل مذكرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي استكملت مؤخراً وخريطة الطريق أداة مفيدة جداً لتحقيق هذه الغاية. وبالبناء على هذه النصوص المعتمدة، يستطيع المجلس أن يواصل القيام بدور طليعي في صياغة سياسة الأمم المتحدة ويستلهم من منظومة الأمم المتحدة الرد الشامل اللازم لتوفير حماية فعالة للمدنيين في الصراع المسلح.

يجب تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي بوصفه جزءاً من النظام القانوني الدولي. ولا يجوز للحكومات أن تفسر هذه القواعد الملزمة على أنها معايير نسبية يمكن تنحيتها جانباً مع نشوء أنماط جديدة من الصراع. فالقانون الإنساني الدولي ينطبق أيضاً على الصراعات المعاصرة.

نعرف جميعنا كيف تؤثر التغطية الإعلامية على نظرتنا للأزمات الإنسانية. وسرعان ما يتحوّل الاهتمام الدولي عن أزمة إنسانية حتى يخف الشعور بالإلحاح ويقل توفّر التمويل. ويجب أن نتصدى لهذا التأثير من خلال تقديم المنح على نحو يتسم بالمسؤولية. ينبغي أن تُقدم المساعدة الإنسانية على أساس الحاجة، لا على أساس التغطية الإعلامية أو أولويات سياسية أخرى فقط. وللأسف، تبيّن في حالات عديدة أن المساعدة الإنسانية تحدٍ طويل الأجل. وإدراكاً لهذه الحقيقة، تواصل الحكومة النرويجية تقديم المساعدة لعدة مناطق لم تعد تحتل العناوين الرئيسية في وسائط الإعلام. وفكرة الصراعات المنسية إهانة للذين يتعرضون لإهمالنا.

لا يـزال الوصـول إلى المشـردين داخليـاً وإلى فئـات السكان الضعيفة مشكلة رئيسية. وكثيراً ما تُترك المنظمات الإنسانية لوحدها تتفاوض على الوصول إلى هذه الفئات مع السلطات أو المجموعات المسلحة، التي لا تنظر إلى المساعدة الإنسانية على أنها إغاثة طارئة محايدة، بل وسيلة استراتيجية لتحقيق غاية. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يستخدم نفوذه لتأمين وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق الواقعة خلف خطوط إطلاق النار. وفي الحالات الصعبة، قد يستدعي الأمر أن تقوم قوات، بتفويض من الأمم المتحدة، بتوفير بيئة آمنة.

يجب تمكين الجهات التي تعمل على تقديم المساعدة الإنسانية من تأدية عملها. وقد شعرت حكومتي بالسخط في الحالات التي استهدفت فيها عمداً الجهات التي تعمل على تقديم المساعدة الإنسانية. يتعين أن ندخل في حوار سياسي من أجل تعزيز شرعية وسلامة وأمن الأعمال الإنسانية.

يتعين معالجة عدة مسائل: أولاً، ينبغي أن تتفحص الوكالات الدولية أساليب عملها في الميدان، لضمان شرعيتها وحصولها على الدعم محلياً. ويجب أن نتجنب نشوء حالة تؤدي فيها الترتيبات الأمنية للعاملين في مجال الشؤون الإنسانية إلى إيجاد فجوة بين العاملين على تقديم المساعدة والسكان.

ثانياً، يجب إعادة تنشيط وتوسيع الحوار الدولي حول الشؤون الإنسانية. ويجب أن نكون، بوصفنا حكومات مانحة، منفتحين لعمليات تشاور وتنسيق تتجاوز الانقسامات التقليدية. وينبغي للبلدان الرئيسية المستضيفة للاجئين وسائر المناطق المتضررة بالصراعات والبلدان المانحة، التقليدية والجديدة على حد سواء، أن تشارك على نحو أوسع في التعاون بشأن منع المعاناة الإنسانية وضمان إمكانية الوصول وتوفير الفرص لتخفيف المعاناة الإنسانية.

ثالثاً، يلزمنا كجزء من هذا الحوار أن نجري تحليلاً أشمل ومناقشة للكيفية التي يمكن بها للقوات العسكرية أو قوات حفظ السلام أن تتفاعل على أفضل وجه لزيادة الأمن وإمكانيات الوصول إلى الفئات الضعيفة دون تعريض الوكالات الإنسانية للخطر.

ويشكل عجزنا عن مساعدة ضحايا الصراعات المدنيين تحدياً لمشروعية جميع الجهود المبذولة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. لذلك فإننا نرى من المشجع أن يواصل المجلس تركيزه على هذه المسائل. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وغيرها من الأجهزة. ذلك أن النرويج تهتم منذ أمد طويل بمسألة حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح. وسنواصل العمل بهمة على تقديم المساعدة في صوغ السياسات من أجل حماية هؤلاء المدنيين بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيرنا من الدول الأعضاء في فريق الدعم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد أميربايوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ السيد جان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على توليه واجباته الهامة وأرجو له كل التوفيق في هذا المنصب المسؤول. كما أود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في الإعراب عن امتناننا لرئاسة مجلس الأمن البلغارية لعقدها هذه الجلسة بشأن بند من بنود جدول الأعمال يتسم بأهمية خاصة لجميع الدول الأعضاء.

وقد أبرزت المناقشات السابقة لهذه المسألة، التي تمخضت عن اعتماد المذكرة، وبالتالي استعراض تنفيذها، أهمية إعداد نهج شامل لحماية المدنيين. ويتعين التسليم بأن هذه المجموعة من المبادئ قد يسرت علينا المضي في

استكشاف قدرة الأمم المتحدة على حماية المدنيين، الذين يشكلون ضحايا العنف الرئيسيين في أثناء الصراعات المسلحة.

ونتفق مع الملاحظات التي أبداها قبل الآن عدة متكلمين من أن الشواغل الرئيسية في حالات الصراع المسلح تنشأ عن قدرتنا المحدودة على كفالة وصول المساعدات الإنسانية وإيصالها إلى السكان المدنيين في الوقت المناسب وبشكل فوري؛ وعلى تناول الاحتياجات العاجلة للاجئين والمشردين داخلياً بمن فيهم النساء والأطفال؛ وعلى توفير الأمن للموظفين العاملين في المجال الإنساني في الميدان؛ وبصفة عامة على ضمان امتثال أطراف الصراع المعني لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ومن دواعي الأسف أن تلك المبادئ الأساسية لا تراعى دائماً في حالات الصراع المسلح. فلا نزال نشهد ما يلحقه المتحاربون في الصراعات المسلحة كثيراً من أضرار بالمدنيين لا يمكن إصلاحها.

ونتفق مع الملاحظات التي سبق إبداؤها ومؤداها أننا لا نستطيع انتظار تسوية الصراعات المسلحة حتى نحمي المدنيين، وأننا يجب أن نبادر بالعمل على وجه السرعة للحيلولة دون حدوث مزيد من العنف. بيد أنه لا ينبغي أن ينسى أيضاً أن تسوية الصراع المسلح هي أفضل خيار لكفالة عدم إلحاق الأذى المادي من جديد بمن يستهدفهم العنف المنهجي. لذلك نرى أن مسألة حماية المدنيين ذات طابع متعدد الأبعاد ويجب النظر فيها جنباً إلى جنب مع جميع الروابط الممكنة التي تربطها بعمليات منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها.

ونرى أنه يمكن حماية السكان المدنيين في أوقات الصراع المسلح على نحو أفضل إذا كفل مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه، مع إظهار الإصرار والثبات، رد الفعل المناسب من جانب المجتمع الدولي على الحالات الطارئة التي تصيب المدنيين من جراء أعمال القتال والصراعات المسلحة. ومما يدعو لشيء من خيبة الأمل أن نشهد أحياناً افتقار المجلس إلى الإرادة اللازمة لضمان تنفيذ القرارات التي يتخذها بشأن تسوية بعض الصراعات المسلحة، فضلاً عن التعامل مع واقع تلك الأعمال القتالية في كل حالة على حدة وتأثيرها على السكان المدنيين.

بيد أننا لا نزال نشعر بالتفاؤل ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن لمجلس الأمن دوراً رئيسياً يؤديه في كفالة حماية المدنيين على النحو الواجب والاضطلاع بشكل أقوي وأوضح للعيان بتنفيذ قراراته بشأن تسوية صراعات مسلحة معينة، حتى ولو لم تسجل أنشطة قتالية نشطة في الأعوام الأخيرة. وهنا لا أملك إلا أن أعرب عن تأييدي الكامل للرأي الذي سبق إلى الإعراب عنه ممثل النرويج، حيث قال إن فكرة الصراعات المنسية تشكل إهانة لمن يتعرضون للإهمال الدولي.

ويرتبط أحد الشواغل الرئيسية الأخرى بحجم العنف المرتكب ضد السكان المدنيين وأشكاله في حالات الصراع المسلح. ويساورنا القلق لازدياد ظواهر هذا العنف بشكل حاد في الأعوام الأخيرة، في حين يشكل النساء والأطفال أكثر الضحايا تعرضاً للاستهداف المتعمد.

ومع إدراكنا الكامل أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومات المعنية، يتعين علينا الاعتراف بأنه، في الأراضي الواقعة خارج سيطرة السلطات الشرعية، لا يقع اللوم على الدول المعنية وحدها عن إفلات المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد المدنيين في هذه الأراضي من العقاب والعجز عن ملاحقتهم قضائياً. وبالرغم من اكتساب بعض الصراعات المسلحة طابعاً إقليمياً بل وعالمياً، لابد من الاعتراف بأن بعض الصراعات المسلحة المعاصرة

تشمل دولاً أعضاء حريصة على دعم الجهات الفاعلة من غير الدول، العاملة بشكل غير شرعي في أقاليم دول أخرى ذات سيادة، مما يوقد جذوة العنف والأعمال القتالية على أسس عرقية ودينية ووطنية.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن يستمع أعضاء المجلس إلى القلق والمخاوف التي يعرب عنها البلد المتضرر وأن ينظروا فيها. ويمكن أن يعين إسهام الدول التي تأثرت بالصراعات المسلحة ولكنها ليست في الوقت ذاته من أعضاء المجلس على تحديد عناصر قد لا يلحظها المجلس نفسه قاصرة على البلد المعني بالذات. ومن شأن تبادل الخبرات على هذا النحو أن يخدم مصالح جميع الأطراف المشتركة في تشكيل استجابة أفضل للأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح.

وترى أذربيجان، بوصفها بلداً معرضاً للعدوان من إحدى الدول المجاورة ويشغله عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذه الحالة، أن النص المنقح للمذكرة، التي ترمي إلى تحويل ثقافة الحماية إلى واقع، لا يمكن أن ينجح إلا إذا أخذ بعين الاعتبار الدروس المستقاة من جميع الصراعات المسلحة التي كانت قيد نظر المجلس في أعماله.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد لورين (كندا) (تكلم بالفرنسية): تعرب كندا عن ترحيبها بهذه المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح. ونشكر وكيل الأمين العام على بيانه المشبوب بالإحساس وعلى المذكرة المنقحة وخارطة الطريق.

وقد ركز السيد إيغلاند بحق على ضرورة أن يتسم العمل بمزيد من الاتساق والتأني. والواقع أن المجلس إذا كان جاداً بشأن حماية المدنيين فيجب أن يترجم الالتزامات الخطابية بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين إلى أعمال على الصعيد القطري. ويجب أن يواصل المجلس نهجه الاستباقي في رصد تنفيذ التزاماته المرتبطة بالحماية في البلدان قيد نظره. وينبغي أن يستعين بالدروس المستقاة وأن يكون لديه الاستعداد لإعادة التفكير في نُهجه الاستراتيجية حين تتعارض مع مسؤولياته عن حماية المدنيين. أي ينبغي أن ينفذ المجلس ما يعد به.

وتعرب كندا عن تأييدها الكامل للمنهاج المؤلف من ١٠ نقاط الذي بسطه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ولاستخدام المذكرة وخارطة الطريق لدعم تلك الجهود. وبالنظر إلى البيئة الدولية الراهنة، فإن هذه الأدوات ضرورية للمساعدة على توجيه الجهود التي يبذلها المجلس وغيره من الجهات الفاعلة.

وهناك إطار جيد قائم. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، أعد المجلس جدول أعمال شامل لتعزيز حماية المدنيين. فالقراران ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، إلى جانب القرارات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات، وبالمرأة والسلام والأمن، والأطفال والصراع المسلح، وسلامة العاملين في الحقل الإنساني، والإفلات من العقاب، واستغلال الموارد الطبيعية، ترسي مجموعة واضحة من التزامات المجلس التي يعزز كل منها الآخر.

ومع ذلك، بينما قد توفر القرارات إطاراً لعمل المجلس، فهي توفر بالمثل معياراً لمحاسبة المجلس على عدم اتخاذ إجراء. وترحب كندا بإدراج عناصر الحماية في عمليات السلام الأخيرة، بما فيها عملية جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية كوت ديفوار. ونشير إلى أنه حين تناط هذه المسؤوليات بعمليات السلام، فيجب أن تسند إليها أيضاً ولايات واضحة وأن تتاح لها الموارد المالية والبشرية الملائمة تيسيراً لحماية المدنيين. على سبيل المثال، نعرف أيضا أن الوجود الفعال لمستشاري حماية الطفل في بعثة منظمة الأمم

المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ترك أثرا إيجابيا على حياة الأطفال. ونحن نعرف من عمليات سلام أخرى أن ضم مستشاري الأمور الجنسانية إلى العمليات أساسي لمعالجة الاحتياجات المحددة لحماية النساء والبنات معالجة كافية.

يجب أن يواصل المجلس تكريس انتباهه لمسائل حماية المدنيين في بعثاته الميدانية، كما كان الحال مؤخرا في بعثتي أفغانستان وغرب إفريقيا. وكجزء من هاتين البعثتين، ينبغي أن يسعى المجلس إلى الاجتماع بشكل مباشر منتظم مع السكان المتأثرين لتفهم منظورهم على نحو أفضل. وبعثات المجلس تتيح فرصا لا غنى عنها لحث الأطراف في أي نزاع على توفير المرور الآمن الذي لا يعوقه عائق لموظفي المعونة إلى المحتاجين، وكفالة ألا يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وكفالة أن تتوخى بعثات الأمم المتحدة الحذر في جهودها لحماية المدنيين من العنف القائم على التمييز بين الجنسين، ولتنفيذ استراتيجيات للوفاء باحتياجات السكان المشردين.

ونحن نحيي جهود المجلس لوضع نظم جزاءات أكثر استهدافا تركز، في جملة أمور، على حظر توريد الأسلحة، ومصادرة الأموال، وحظر السفر وتقييد التجارة ببعض السلع. وحتى تسفر تلك الجهود عن نتائج، ينبغي تحديد الأثر الإنساني المحتمل للجزاءات على السكان المدنيين بوضوح أكبر حتى يمكن التخفيف منه إلى أقصى حد.

(تكلم بالانكليزية)

لقد اعترف المجلس بأن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية يديم الصراعات العنيفة التي تقوض أمن ورفاه المدنيين. والتقرير الأخير لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يدل، مرة أخرى، على المخاطر التي يمكن أن تفرضها الموارد الطبيعية على السلام المستدام. ويجب أن يواصل المجلس القيام بالرصد الفعال، بما في ذلك استخدام أفرقة خبراء. ويجب أن يواصل أيضا التشجيع على المشاركة التامة في الآليات الدولية للتصدي للاستغلال غير القانوني، مثل عملية كمبرلي بشأن دور الماس في تأجيج الصراع.

أخيرا، يجب ألا تكون جهود المجلس لحماية المدنيين مجرد جهود علاجية، وإنما وقائية أيضا. وفي هذا الخصوص، ينبغي أن يبدي المجلس رغبة أكبر في الاعتماد على آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للإنذار المبكر، وتعزيز النشر الوقائي والمبادرات الدبلوماسية، وأن يحث على الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية وعلى احترامها. ويجب أيضا أن يتوخى الحيطة والحذر. فحتى في مناخ ما بعد الصراع مباشرة، ومع وجود اتفاق سلام، يمكن أن يظل المدنيون في خطر.

ولكي تنجح هذه المبادرة، يجب اعتبارها التزاما مشتركا. إنها تتطلب أكثر من المجلس. واسمحوا لي بأن أؤكد تأييد كندا القوي لهذه الخطة. وقد سرنا أن نعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومع آخرين بشأن مجموعة متنوعة من المبادرات ذات الصلة في العام الماضي، وسنواصل القيام بهذا. لكن هناك دورا يجب على كل الدول الأعضاء أن تؤديه. وللمنظمات الإقليمية دور تؤديه أيضا. والعناصر الفاعلة غير الحكومية بما فيها القطاع الخاص، عليها كذلك دور تؤديه. وفوق هذا كله، يجب أن تتحمل الأطراف في أي صراع مسلح المسؤولية ويجب أن تخضع للمساءلة بشأن حماية السكان المتأثرين بالحرب. إن المحكمة الجنائية الدولية أداة رئيسية في كفالة تلك المساءلة. وإننا نحث المجلس، مرة أخرى، على أن يعمل كل ما في وسعه لتأييد المحكمة في هذا العمل الهام بشكل حيوي.

وأقول للأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة: تحلوا بالجرأة . لقد أعطتكم القرارات السابقة السلطة لاسترعاء انتباه الدول الأعضاء إلى الظروف التي تتطلب الاهتمام حتى يمكن حماية المدنيين. قدموا للمجلس وللهيئات المناسبة الأخرى، في تقاريركم، مشورة وتوصيات محددة، قائمة على مراقبة الحالة حتى يحصلوا على ما يسترشدوا به. ساعدوا الهيئات في الميدان على استعمال خريطة الطريق التي رسمتموها.

ولنكن واضحين بشأن عواقب عدم الوفاء بتعهداتنا. إن معاناة المدنيين المحاصرين في شتى مناطق الصراع ستستمر – سواء كان هؤلاء المدنيون مشردين أو مفصولين عن أسرهم، أو مفقودين أو ضحايا الاستغلال. إن حماية المدنيين ليست مسألة شمال – جنوب. إنها مسألة يجب ألا تهمَّش لأنها حساسة، ولا يجوز أن تبقى بدون تنفيذ بسبب نقص الأدوات.

في الختام، تشارك كندا الوفود الأخرى في مناشدة المجلس أن يقر المذكرة المنقحة وأن يؤيد خارطة الطريق كأداة مكملة للمتابعة الفعالة بشأن خطة حماية المدنيين. أمامنا فرصة حقيقية لكفالة أن تكون لبقاء المدنيين مكانة أسمى مما كانت عليه في أي وقت مضى. ويجب أن ننتهز هذه الفرصة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير المدرج في قائمتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد إغلند للرد على التعليقات التي أبديت خلال مناقشة اليوم.

السيد إغلند (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، بأن أعرب عن أخلص تعازيّ لحكومة ومواطني الاتحاد الروسي بمناسبة الاعتداء الانتحاري المخيف الذي وقع صباح اليوم في موسكو.

أود أن أعرب عن امتناني الكبير لأعضاء مجلس الأمن لاهتمامهم الدائم بحماية المدنيين في أوقات الصراع المسلح. ويشجعني كثيرا الاهتمام المستمر الذي أبداه المجلس خلال هذا الاجتماع. وقد أكد عدد من الأعضاء الدور المركزي الذي تقوم به حماية المدنيين في أنشطة المجلس. ونحن ممتنون غاية الامتنان. وقد تأثرتُ كثيرا بتأييد المجلس الإجماعي لخارطة الطريق والمذكرة.

وألاحظ القلق الذي أعرب عنه ممثل فرنسا وعدد من الممثلين الآخرين أيضا. وأتشاطر ذلك القلق بشأن تسييس وصول موظفي المساعدة الإنسانية. وكما ذكر متكلمون عديدون، فإن وصول المساعدة ضروري لحماية المدنيين.

(تكلم بالاسبانية)

لما كانت هذه فرصتي الأولى للاستماع إلى وجهات نظر وأفكار أعضاء مجلس الأمن، فإنني ممتن للغاية للمجلس للنصيحة التي قدمها الأعضاء بخصوص عملي في المستقبل في جعل المبادئ حقيقة واقعة بالنسبة للمستضعفين في مناطق الصراع على قارات مختلفة. واسمحوا لي بأن أعلق على القليل من الموضوعات التي أثيرت في هذا النقاش الهام.

ركز ممثلو إسبانيا وشيلي والمكسيك، من بين آخرين، على ضرورة خلق ثقافة حماية وإقامة آليات محددة لحماية المرأة والطفل، على وجه الخصوص. وشدد أولئك الممثلون على خطورة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. وكما قلت في الإحاطة الإعلامية، تلك واحدة من أهم أولوياتنا الملحَّة. ونحن نحتاج إلى تأييد المجلس القيم المستمر في هذا الشأن.

وتكلمت المكسيك، وأعضاء آخرون أيضا، عن ضرورة المعالجة المتواصلة الشاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن أو إعادة التوطين،

وكذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من منظور إقليمي. وذلك مجال هام آخر نأمل العمل فيه بتعاون وثيق مع مجلس الأمن.

(تكلم بالانكليزية)

أشعر بامتنان للممثلين الذين تكلموا دفاعا عن تيسير وصول موظفي المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين وعن سلامة الموظفين. وأنا أتفق مخلصا على أن ذلك يجب تناوله بشكل منهجي أكبر في كل العمليات. ومن المهم أن نبعث بالرسالة الصحيحة إلى كل الأطراف في أي صراع وأن نبرهن على نزاهتنا وحيادنا القويين. وسوف أوالي هذا الموضوع مع زملائي في الأمانة العامة وفي الوكالات الإنسانية. كما أحطت علما بحرصكم على مواصلة تطوير نهج واضح ومنسق على مستوى المنظومة، لتوفير الحماية الفعالة للمدنيين، وهو ما حثت عليه كندا والنرويج، وغيرهما في الآونة الأخيرة. كما نرحب بالدعوة إلى اتخاذ إجراء صارم، على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ضد كل من ينتهكون القواعد، ويهاجمون الموظفين العاملين في المجال الإنساني.

كما أن مكتبي سيتابع النظر بمزيد من التعمق في كيفية الاستجابة للاقتراح الذي طرحه الممثل الدائم للمملكة المتحدة وغيره، بشأن وضع إطار يحدد مؤشرات للامتثال للقانون الإنساني الدولي للاجئين وحقوق الإنسان. ويحدوني الأمل في أن نتمكن بحلول موعد التقرير المقبل، من وضع الخطوط العريضة لعناصر محددة لنظام للمعلومات يسمح بإبلاغ المجلس، بصفة منتظمة، عن مدة فعالية الإطار الحالي لحماية المدنيين، سواء من الناحية المؤسسية أو في حالات ميدانية محددة.

وسنواصل النظر في الطريقة التي سنرفع بها إلى الأمين العام اقتراح باكستان بتوفير معلومات منتظمة ودقيقة عن نطاق ومواقع والمسؤوليات المخصصة، في المجالات التي تشكل فيها حماية المدنيين مصدرا كبيرا للقلق، لكي يضمنه في تقريره المقبل. وأرحب بالتأييد الذي لمسته. لفكرة دمج مسألة حماية المدنيين في ولايات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. فهذا الأمر يحدث فرقا كبيرا في عملنا في الميدان.

وأخيرا، ومع أن أهمية دور الأمم المتحدة في حماية المدنيين لا جدال فيها، فإنني ممتن لممثل الصين والآخرين على تذكيرنا بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والأطراف الداخلة في صراعات، هي التي تتحمل القسط الأعظم من المسؤولية. والعديد من البيانات التي ألقيت اليوم في مجلس الأمن طالبت بالتنفيذ الصارم من جانب جميع أطراف الصراع لتدابير تستهدف حماية المدنيين في الميدان، وبتوفير الموارد لتلك التدابير. وعلى هذا الأساس، أدين ببالغ العرفان لأعضاء مجلس الأمن على تأييدهم القوي لمنهاج العمل المقترح وفي النقاط العشر الذي حددت معالمه صباح اليوم. وقيادتكم في هذا المجال لها أهمية حيوية، ونتطلع إلى تعاون وثيق معكم، بينما نعمل معا، وبطرق ملموسة ومحددة، للدفع قدما بجدول أعمال حماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إجيلاند على ملاحظاته الإضافية التي كانت شيقة للغاية.

لم يعد هناك متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.